"محاولات تيسير النحو في ضوء نظرية العامل عرض ودراسة "

تحية عبد التواب أحمد

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم جامعة الفيوم

يناير ٢٠١٦

"محاولات تيسير النحو في ضوء نظرية العامل عرض ودراسة "

تحية عبد التواب أحمد

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم جامعة الفيوم

توطئة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،،،

فأود أن أذكر أن تيسير النحو بدأ منذ عهد النحاة القدماء فنادى بعضهم بتيسير النحو من خلال إبعاد التأويلات المنطقية والفلسفية، وإلغاء العامل، والعلة، والقياس المنطقي حتى أصبحت هذه الدعوات منهجًا للتأليف فاتجهوا نحو تأليف المتون، والمختصرات وكانت الغاية من ظهورها عدم الاعتماد على الكتب المطولة، وعدم الإفراط في القياس، والعلل، والتأويل. ويبدو أن ظهور كتب المختصرات جاء رد فعل إيجابي لتسهيل التعلم وتخليصه من الالتباس وجعل القواعد العربية أقل صعوبة مما يسهل على التلميذ تعلمها.

وسوف أذكر مراحل تيسير النحو قديما، حيث بدأت هذه المراحل منذ القدم على يد عدد كبير من العلماء من أشهرهم: مقدمة خلف الأحمر(ت:١٨٠هـ) رائدة في عملية تيسير النحو، وهي أقدم ما وصل إلينا من المصنفات المختصرة([1])، ويأتي بعدها (مختصر الكسائي) (ت:١٨٩هـ)، و(مختصر في النحو) لأبي محمد

([1]) ابن النديم: الفهرست: تحقيق: رضا تجدد، ص٩٥، طهران، مطبعة دانشكاه،١٩٧١م.

يحيى المبارك المعروف باليزيدي (ت:٢٠٢ هـ)، و(مختصر نحو المتعلمين) للجرمي (ت:٢٢٥هـ)، و(الموجز) لابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، و(المختصر) لأبي موسى بن محمد الحامض (ت:٣١٧هـ)، و(مختص النحو) لأبي سعدان الضرير (ت:٣٢١هـ)، و(الجمل) للزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، و(التفاحة) لابن النحاس (ت:٣٣٧هـ)، و(الإيجاز في النحو) للرماني (ت:٣٨٤هـ)، ثم توالت المختصرات وكان من أشهرها (الآجرومية) لابن آجروم المغربي (ت:٧٢٣هـ). ولعل خير دليل على بدايات تيسير النحو قول خلف الأحمر: "ولما رأيت النحويين، وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم، والمتبلغ في النحو من المختصر، والطرف العربية، والمآخذ التي يخف على المبتدىء حفظه، ويعمل عقله، ويحيط به فهمه فأمعنت النظر ، والفكر في كتاب أولفه، وأجمع فيه الأصول، والأدوات، والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلم فعملت هذه الأوراق"([٢]) ومن النحاة الذين جنحوا نحو التيسير الأخفش الأوسط: حيث وضع كتابه " المسائل الصغرى " للمبتدئين، بطريقة مشوقة يسيرة. ثم وضع " المسائل الكبرى " للمتخصصين، ودارسي اللغة، ثم جاء الجرمي بعده وسار على نهجه، وأبو علي الفارسي: وضع كتابه " الإيضاح " ليناسب حال المبتدئين، وعرضه على " عضد الدولة " فقال له: ما لك تريد به الصبيان فقط. ثم ذهب أبو علي الفارسي، فوضع كتابه "التكملة " وعرضه على "عضد الدولة " فوصفه بالصعوبة البالغة، وأبو سعيد السيرافي: وضع كتابه " الإقناع " تيسيرا لكتاب سيبويه، لكنه مات قبل أن يتمه، فانتقده ابنه لخروجه عن كتاب سيبويه، والفراء: وضع كتابه " الحدود "، ولكن

([٢]) خلف الأحمر: مقدمة في النحو، ص٤٢، دمشق، ١٩٦١م.

طلابه انصرفوا عنه، لما علموا بميله للتجديد و التيسير، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي[٣].

والملاحظ أن محاولات التيسير قديمًا "لم تقترب من أصول التفكير النحوي، أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار في إطار هذه النظرية، والمحاولة الوحيدة التي تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية، ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي"[٤] الذي دلل على فساد نظرية العامل لما أفضت إليه من التعليل والتأويل والحذف والتقدير، وبخاصة في باب التنازع والاشتغال؛ "لأنه يسلم بالوصف التفسيري دون التعليل المستند إلى المنطق الفلسفي، فهو يقبل الحكم النحوي القائم على المفهوم الاستقرائي للقياس"[٥].

وهذا المنهج التفسيري القائم على النظر لظاهر الكلام دون تقدير أو تأويل أو حذف أو البحث عن علة العلة، هو منهج أقرب إلى الوصفية التي تبتعد عن استخدام التعليلات المنطقية. هذه المحاولات جميعًا، سواء القديمة منها التي تتصل بالاختصار والإيضاح، أو التي تتصل بالتجديد كما فعل ابن مضاء كانت مصدرًا لإلهام وتوجيه محاولات الاصلاح والتيسير التي بدأت مع مطلع العصر الحديث.

---

[٣] ندوة الوفاء الخميسية لعميدها فضيلة الشيخ / أحمد باجنيد بالرياض محاضرة بعنوان " محاولات التيسير في النحو العربي ". للأستاذ الدكتور/ عوض القوزي، أستاذ النحو بجامعة الملك سعود، ١٤٢٦ هـ.

[٤] خليل: حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٥٥، دار المعرفة الجامعية.

[٥] خليل: حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي ص٥٨.

الفرق بين التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء:

وفي مستهل هذه الدراسة ينبغي أن أفرق بين هذه المصطلحات وهي: التيسير، والتجديد، والإصلاح، والإحياء، حيث إن التيسير، والتجديد، والإصلاح، والإحياء، مصطلحات شاعت في العصر الحاضر، لكن المعاصرين لم يتفقوا كل الاتفاق على مدلولاتها، وثمة فرق بين مدلول كل مصطلح، وإن كانت تصبّ كلُّها في مجرى تيسير الدرس النحوي.

أما التيسير لغة فهو: "اللّينُ والانْقِيادُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ وياسَرَهُ: لايَنَه. واليَسَرُ محرَّكةً: السَّهْلُ، واليُسْرُ: ضِدُّ العُسْرِ. وَتَيَسَّرَ واسْتَيْسَرَ: تَسَهَّلَ. ويَسَّرَهُ: سَهَّلَهُ "[٦].

وأما التيسير اصطلاحًا: فقد اختلف أصحاب التيسير في مفهومه، فمنهم من يراه: الالتزام بطرائق التدريس التربوي وتبويب النحو تبويبا حديثا[٧]. وبعضهم يراه: معالجة منهج النحو معالجة حديثة بحيث يعتمد مناهج البحث اللغوي، الوصفية والمقارنة والتاريخية[٨] وبعضهم يراه: تغييرا في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة، إذْ إنّ غاية التيسير، التسهيل، والقضاء على كل صعوبة وعسر في تعلم النحو، وهو يجب أن لا يمس التركيب والإعراب[٩]. وبعضهم يراه: اختيار

---

[٦] الفيروزآبادي:محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، فصل الياء، ج١، ص٦٤٣

[٧] انظر: الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص ١١٠. و طه حسين: مشكلة الإعراب، ص ٩٩.

(٨) انظر: المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥، وأيوب: دارسات نقدية في النحو العربي، ص ٦

(٩) فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية، ص ٢١

الأسهل من آراء القدامى[١٠]، وبعضهم يراه مقصورًا على تجريد النحو من الدخائل العقلية كالفلسفة والمنطق ونظرية العامل، ومنهم من يراه: تقريب النحو لمستويات الطلبة وتخليص النحو مما شابه من عسر في الفهم، وصعوبة في التعليم[١١].

أمّا (التجديد) لغة: فهو من "تَجَدَّدَ الشيء صار جديدا، وأجَدَّهُ، وجَدَّدَهُ، واسْتَجَدَّهُ أي صيره جديدا"[١٢]. وهذا يعني أنه اتجاه يدعو إلى تجاوز فكرة التيسير إلى أبعد من ذلك للوصول إلى تغيير في المنهج والإتيان بنحو جديد، وهذا ما فعله شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو ؛حيث أعاد بناء النحو من جديد – من وجهة نظره– فحذف أبوابًا وقدم أخرى، على نحو ما سيتبين لنا في البحث.

والإصلاح لغة: الصَّلاحُ ضد الفساد[١٣]، وهذا يعني أنه هناك ما تم إفساده؛ لذلك نعمل على إصلاحه، وهذا ماعرضه لنا عبد الوارث مبروك، من خلال حديثه عن عيوب النحو العربي وصعوباته؛ ومن ثّم عمل هو على إصلاحه في كتابه (في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، الكويت،١٩٨٥.

وقد أريد أصحاب مصطلحات الإحياء، والإصلاح في المقام الأول، تقديم النقد للنحو العربي، وإعادة النظر في بنائه وتصنيفه من جديد. وفي ظل موجة الحداثة والمعاصرة التي اجتاحت الميادين المختلفة للعلوم والفنون، شعر أهل العربية

---

(١٠) ينظر: مقال الاستاذ مصطفى السقا، مجلة آداب، جامعة فؤاد الاول ١٩٢٦، ديسمبر ١٥

(١١) ينظر: مقال لغتي، د. أحمد مطلوب، المعلم الجديد، ٢٣ ج ١ ١٩٦٤ ص ١١٦.

[١٢] الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر: مختار الصحاح، باب الجيم، ج١، ص١١٩، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٥، تحقيق: محمود خاطر

[١٣] الرازي: مختار الصحاح، باب الصاد، ج١، ص٣٧٥.

– في العصر الحديث – بضرورة تجديد النحو، وإعادة النظر في تصنيفه من جديد؛ فقامت محاولات من أجل تحقيق هذا الغرض، بعضها يهدف إلى التيسير والتبسيط، وبعضها يهدف إلى الإصلاح والتجديد(١٤).

وبعضها الآخر أخطأ الوجهة من البداية، فانساق وراء موضة الحداثة والتجديد ليس إلا(١٥)، وسوف نناقش هذه المحاولات.

محاولات التيسير في العصر الحديث

١– محاولة رفاعة الطهطاوي:

لقد بدأت محاولات التيسير في العصر الحديث بمحاولة " رفاعة الطهطاوي" حيث ألف كتاب « التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية » استضاء فيه بمتن الأجرومية، واقتصر على أبواب النحو الأساسية، مُنحيا الأبواب الفرعية ،كما أدخل على الكتاب فكرة الجداول، "وقد ألف رفاعة هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات؛ فجاء

---

(١٤) هناك فرق بين المصطلحات التالية: تيسير وتبسيط، وبين إصلاح وتجديد؛ فالتيسير يعني تبسيط الصورة التي يعرض بها النحو على المتعلم. أما الإصلاح والتجديد فيعني محاولة التغيير الجذري في الأصول التي قام عليها النحو العربي.

(١٥) خير من يمثل هذه الفئة دعاة الإصلاح، وأصحاب الدعوات التي كانت تهدف إلى تقويض دعائم الفصحى وإزالة ركن أساس من أركانها وهو الإعراب. أذكر منهم على سبيل المثال: أنيس فريحة وقاسم أمين، وسلامة موسى، ولطفي السيد، وهؤلاء لهم أقوال في التيسير وليس لهم بحوث أو أعمال علمية أو ميدانية تتأسس عليها دعوتهم... انظر: د/ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣، ص ٣٧ – ٤٠.

الكتاب بسيط العبارة، سهل العرض، ليس له متن أو شرح ،كما استخدم فيه –لأول مرة –الجداول الإيضاحية"[١٦]. وبذلك بدأ رفاعة الطهطاوي ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث والتي تهدف إلى التخلص من العبارات الغامضة، والاختلافات النحوية، والشروح الجزئية، وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح([١٧]).

لم تقف محاولات التيسير عند حدود الكتاب النحوي بل اتصلت بها وواكبتها حركة إحياء النحو عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه.

٢- محاولة إبراهيم مصطفى:

تتلخص محاولة إبراهيم مصطفى في نقطتين هما:

١- إلغاء العامل.

٢- مهاجمة التعليل.

يمكن القول بأن إنكار نظرية العامل لما أفضت إليه من كثرة التأويلات والتقديرات التي تبعد عن اللغة هو من أهم ركائز محاولة إبراهيم مصطفى.

وسوف أتعرض لهذه المحاولة وما **أفضت إليه من كثرة التأويلات**

---

[١٦] خليل: ص٥٩-٦٠.

([١٧])- وقد توالت العديد من الكتب في هذا المضمار ومنها: النحو الواضح. لعلي الجارم ومصطفى أمين.دار المعارف. ط١. ٢٠١١م، والنحو الوافي. لعباس حسن.دار المعارف.ط٣، والنحو الوظيفي لعبده الراجحي، و التطبيق النحوي.لعبده الراجحي.دار المعرفة الجامعية.ط٢، والنحو المصفى. لمحمد عيد. مكتبة الشباب.١٩٧٥م، والنحو الميسر. لأحمد عبد المعطي.دار الوفاء.ط٦. ٢٠٠٤م.

والتقديرات التي تبعد عن اللغة من خلال عرض بعض آرائه في **كتابه (إحياء النحو- عام ١٩٣٧)** ([١٨])وهو من أشهر الكتب التي صدرت في الثلاثينيات من القرن العشرين (لجنة التأليف والترجمة: ١٩٣٧م). وقد قدم له طه حسين بمقدمة طويلة، وهو الذي اقترح على المؤلف تسمية الكتاب (إحياء النحو) وتتخلص فيما يلي:

١- إلغاء نظرية العامل موافقًا في ذلك ابن مضاء وذلك لما تؤدي إليه نظرية العامل من إضاعة العناية بمعاني الكلام ودلالاته[١٩].

٢- حذف الفتحة من علامات الإعراب، والإبقاء على الضمة والكسرة؛ حيث جعل الضمة علم الإسناد، وجمع تحتها (المبتدأ، والفاعل، ونائبه، واسم كان) وعلامة الإعراب الثانية عنده هي الكسرة وجعلها علم الإضافة، وتصف بابين هما: باب الإضافة، وباب حروف الجر.

٣- وعقد فصلا للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة؛ حيث ذهب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، وإنما هى مد وإشباع، والإعراب بتلك الحركات الممدودة، وكذلك الواو والياء في الجمع المذكر السالم([٢٠]).

٤- وذكر أن الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف، وإنما أعرب بالفتحة؛ لأنه حُرم التنوين. أما المثنى فيعربه بعلامات فرعية؛ حيث يفترض فيه الشذوذ([٢١]).

([١٨]) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩

([١٩]) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص٧٨: ١٠٠.

([٢٠]) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص١٠٨: ١١١.

([٢١]) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص١١٢: ١١٣.

ورغم مهاجمة إبراهيم مصطفى للتعليل إلا أنه وقع فيه كثيرًا.

ففي دراسة إبراهيم مصطفى للتوابع أخرج منها (العطف) معللا لذلك بأنه ليس مكملا لما قبله، وقد أدخل باب الخبر ضمن التوابع؛ حيث جعله تابعًا للمبتدأ.

كما ذهب إبراهيم مصطفى إلى القول بأن حركات الإعراب الحقيقية هي الرفع والجر، وجعل الرفع علامة على كل كلمة يسند إليها الكلام، والجر علامة على كل كلمة مضافة، سواء كانت الإضافة لحرف أو لاسم. "وأما الفتحة فليست بعلَم على إعراب، ولكنها الحركة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة"[٢٢].

واقترح تعديل تعريف علم النحو، فهو عنده ليس علما تعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وإنما هو "قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل"[٢٣] والقوانين التي تمثل هذا النظام هي علم النحو، ثم إن أكثر اللغات "لا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلام"[٢٤]

وأخذ على علماء النحو أنهم لم يفردوا أبوابا مستقلة للإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير؛ فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، يُنفى بالحرف وبالفعل وبالاسم، وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرس مفرَّقا على أبواب الإعراب،

---

[٢٢] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص:ز.

[٢٣] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١.

[٢٤] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٢.

ممزقا كما ترى: (ليس) درست في باب كان، لأنها تعمل عملها، و(ما، وإن) درستا في باب أُلحق بكان؛ لأنهما يماثلانها في العمل أحيانا. و(لا) درست ملحقة بكان ثم تابعة لإنّ؛ إذ كانت تماثل الأولى في العمل مرة، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى. و(غير وإلا وليس، تدرس في باب الاستثناء. و(لن) في نصب الفعل. و(لم ولما) في جزمه.

رأيه في الممنوع من الصرف:

وقد أنهى إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، ذكر فيه أن الأعلام منعت من التنوين لخلوها من معاني التنكير.

وذهب في الممنوع من الصرف إلى أن التنوين علامة التنكير، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف. وخلص إلى أن الاسم إذا ارتفعت عنه شبهة ياء النسبة في الكسر جاز كسره أيا كان وإلا استعيض عن الكسرة بفتحة.

وقال: "وقد وجب أن ننصرف عما قرر النحاة في هذا الباب؛ بعدما تبين أنه لا يمثل العربية ولا يساير أحكامها " [٢٥]ثم مضى يفصل ما ذهب إليه في كلام طويل.

وفي نهاية حديثه عن الممنوع من الصرف قال: "وقد آن أن **نقرر القاعدة** التي نراها في تنوين العلم وأن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا **وهي:**

---

[٢٥] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١٧٤.

الأصل في العلم ألا ينوّن، ولك في كل علَم أن تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه.

وهذا الرأي –كما ترى– يخالف الجمهور من النحاة مخالفة واضحة، ولكنه مع هذا معروف في كتب المتقدمين، منسوب إلى جماعة من الأئمة، وذكر قول الرضي (إن الكوفيين يمنعون العلَم من الصرف بالعلمية وحدها، لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف) وعزاه البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى الإمام عبد الرحمن السهيلي أيضا وهو من نحاة الأندلس.

وقد قال النحاة إن "أل" تدخل على العلم للمح الأصل، وإنها لا تدخل إلا ما كان منقولا عن وصف أو مصدر، وكذلك أقول: (إن التنوين يدخل العلم للمح الأصل، ومِن لمْحِ هذا الأصل يأتيه معنى التنكير ويدخله التنوين، وإذا امتحنا المواضع التي قدّر النحاة فيها منع الصرف وتحريم التنوين وجدناها تزيد هذا الأصل تأييدا[٢٦].

ومحاولة إبراهيم مصطفى على الرغم مما تدعو إليه من تيسير النحو؛ حيث جمعه في بابين: باب للضمة، وباب للكسرة، فإن هذه المحاولة لا تقدم تيسيرًا للنحو بقدر ما تزيده تعقيدا، وتضيف إليه تعليلات وافتراضات جديدة؛ "لأن معظم ما دعا إليه المؤلف في كتابه من آراء يعد وجهة نظر خاصة، فلا يصلح تعميمه، ولا فرضه على الواقع اللغوي، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقي النحو العربي، بوصفه مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام،

---

[٢٦] انظر: إبراهيم مصطفى: ص١٧٩:١٨١ انظر بقية كلامه (ص١٨١) وفيه تفصيل مطول يقع في (١٢) صفحة، ختم بها الكتاب.

وتجود به القرائح، وعلى ما تتفوه به الألسنة"[٢٧].

– ففي الكتاب حذف لبعض أبواب النحو (المنصوبات) كالمفعول به، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والتمييز، والحال، والمستثنى.

– قام بالتبديل بين أبواب النحو؛ وذلك بإخراج العطف من التوابع وإبداله بالخبر.

فهذه المحاولة قاصرة عن التيسير لما تدعو له من الحذف والتبديل والتغيير.

وسوف أفصل القول في هذه المحاولة بوصفها من أشهر محاولات التيسير في العصر الحديث: وتعد محاولة « إبراهيم مصطفى » في كتابه « إحياء النحو » أولى المحاولات التي أرادت أن تستنهض الهمم للقيام بمحاولات تفتح أفقا جديدا في الدرس النحوي. ولقد بنى المؤلف أفكاره في إصلاح النحو وتجديده على فكرتين أساسيتين، هما:

الأولى: مطالبته أن يتسع الدرس النحوي، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة[٢٨].

الثانية: مطالبته بإلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات

---

[٢٧] عبد الراضي: أحمد محمد: إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، ص٢١٥، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧.

[٢٨] انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩، ص١

وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة، كما يزعم[٢٩].

وكانت الأصول المهمة التي بنى عليها تصنيفه الجديد ما يلي:

١ – ليست الحركات الإعرابية حكما لفظيا خالصا، بل هي أعلام لمعانٍ؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية [٣٠].

ويزعم إبراهيم مصطفى أنه بهذا الأصل جمع في باب واحد ما فرقه النحاة في أبواب متعددة، فالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل باب واحد؛ لأن كلا منها مسند إليه[٣١].

٢ – العلل لا تعمل، وإنما المتكلم هو العامل[٣٢].

٣ – ليست هناك علامات أصلية وعلامات فرعية[٣٣]... إلخ.

لقد تعرضت هذه المحاولة إلى نقد كبير من قبل العلماء والباحثين الذين

---

(٢٩) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ١٩٤: ١٩٥.

(٣٠) انظر: إبراهيم مصطفى، ص: و، ز.

[٣١] ما ذهب إليه في باب المرفوعات تظل قاعدته غير مطردة في باب " إن " والمنادى. فهناك منصوب ومع ذلك فهو مسند إليه، وهو اسم إن، وهناك مرفوع وليس بمسند إليه كالمنادى مثلا في بعض أحواله.

[٣٢] انظر: إبراهيم مصطفى، ص ٢٢ – ٣٣.

(٣٣) انظر: إبراهيم مصطفى، ص ١١١: ١١٣.

بينوا فساد الأصول التي انتهى إليها الباحث، وعدم استقامة أحكامها، واطرادها على كلام العرب. كما أثبتوا أن الأفكار التي زعم إبراهيم مصطفى أنها جديدة على الناس ليست كذلك، فكثير من المسائل التي ذكرها، وأجهد نفسه في الاحتجاج لها والبرهنة عليها أصلها للقدماء. وقد أورد العلماء من كلام النحاة ما يدل على أنهم سبقوه، وقرروا ما قرره، أو على الأقل فطنوا إلى ما فطن إليه؛ ففكرة المتكلم هو الذي يحدث الإعراب فكرة ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، وفكرة إعراب الأسماء الستة بحركات ممطولة فكرة قالها المازني (ت ٢٤٩هـ) وفكرة الحركة الخفيفة عند الوصل، ودرج الكلام هي لقطرب (ت ٢٠٦هـ)، وفكرة الرفع علم الفاعلية، والجر علم الإضافة فكرة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وفكرة العمدة والفضلة فكرة الرضي(ت ٦٨٤ هـ)، وصاحب فكرة إلغاء نظرية العامل هو ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ).

وقد رد محمد أحمد عرفة على إبراهيم مصطفى مفندًا آراءه وحججه الواهية محتجًا للنحاة القدماء ودارت موضوعات المناقشة حول النقاط التالية:

١- النحو عند النحويين: حيث اعترض عليه تعريفه النحو بمعناه الشائع وهو علم الإعراب والبناء، فهو عندهم: علم قوانين تأليف الكلام وبحوث النحو لا تقتصر على الإعراب والبناء بل تتعداها إلى تأليف الكلام في الإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام والتعريف والتنكير والقسم[٣٤].

٢- العامل: العامل عند إبراهيم مصطفى هو المتكلم لا العامل، وقد اجتلب المتكلم الإعراب لمعانٍ يقصدها منه، فليس الإعراب عملا لفظيًا كما جروا عليه، ورد عليه عرفة بأنه يوافقه على أن هذه الأشياء التي يسمونها عوامل ليست عوامل وإنما الذي يعمل هو المتكلم، ولكنها مع هذا ليست أجنبية عن العمل، فالرفع علم

---

[٣٤] طالع: عرفة: محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة (د. ت). ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي ردت على إبراهيم مصطفى ردا علميا،: ص١٥:٧٤.

الفاعليـة، والنصـب علـم المفعوليـة، والجـر علـم الإضـافة، فالفاعليـة، والمفعوليـة، والإضافة علل لرفع المتكلم الكلمة، أو نصبها، أو جرها[٣٥].

٣- التأويل والتقدير: رد عرفة على إبراهيم مصطفى الذي كان يرفض التأويل والتقدير الذي أفضت إليه نظرية العامل، وذلك بأن التأويل والتقدير كلاهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز والحذف إذا كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء ويكفيهم في الفهم الإشارة والإيجاز.

٤- معاني الإعراب: يأخذ إبراهيم مصطفى على النحاة أنهم يرون أن حركات الإعراب لا تدل على شيء من المعاني؛ لأنها لفظ اجتلبه العامل مع أن حركات الإعراب لها معانٍ تدل عليه؛ فالضمة علم الإسناد؛ والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم المفعولية، وقد سبقه إلى هذا الزمخشري[٣٦].

٥- المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: أراد إبراهيم مصطفى أن يدمج المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل في باب واحد منعًا لتكثير الأقسام، وذلك هو باب المسند إليه؛ لأنه لا فرق بينهم في رأيه ورد عليه الأستاذ عرفة أن بينهم فرقًا في الأحكام؛ فالفاعل ونائبه مستتران ولا يحذفان كما يحذف المبتدأ، ورد عليه أيضًا فيما ذهب إليه من اتفاق هذه الأبواب في مراعاة التذكير والتأنيث من المسند والمسند إليه بأن مراعاة التذكير والتأنيث في الفاعل ونائبه فيهما من التفصيل ما ليس في باب المبتدأ والخبر[٣٧].

٦- العلامات الفرعية للإعراب: رد عليه في إنكاره العلامات الفرعية للإعراب؛ لأن ذلك ليس تجديدًا بل هو موافق لآراء بعض النحاة في ذلك أمثال المازني[٣٨].

---

[٣٥] طالع: عرفة، النحو والنحاة ص٧٥:١١١.

[٣٦] طالع: عرفة، النحو والنحاة ص١١٢:١٢٦.

[٣٧] طالع: عرفة، النحو والنحاة ١٥٤:١٥٩.

[٣٨] طالع: عرفة، النحو والنحاة ،١٨٦:١٨٩.

٧- التوابع: رد عرفة على إبراهيم مصطفى جعله التوابع قسمين، كما رد ما ذهب إليه من إعراب النعت السببي بالمجاورة، كما رد عليه ما ذهب إليه من إدخال الخبر في التوابع وذلك بأن التوابع مستغنى عنها في الإسناد بخلاف الخبر[٣٩].

٨- الصرف: رأى إبراهيم مصطفى أن التنوين علم التنكير فما نون من الأعلام كان نكرة وما لم ينون كان معرفة، والأصل في الصفات التنوين وما ترك تنوينه منها فهو معرفة، ثم رد عليه بأن لغة العرب تفرق في اللفظ بين المعرف والمنكر.هذه هي آراء إبراهيم مصطفى التي رد عليهاعرفة ناقدًا ومفندًا إياها[٤٠].

فلننظر إلى دعاة نبذ العامل لنرى: أنبذوه حقا؟ أم أن ما فعلوه لا يتعدى التلفظ بالقول؟ وذلك من خلال الأمثلة التي عرضها إبراهيم مصطفى ومنها:

المثال الأول:

يرى إبراهيم مصطفى أن اسم"إن" متحدث عنه، وحقه الرفع، كما يرى أن العرب قد أخطأوا في فهم هذا الباب وتدوينه. ودلل على ذلك بورود اسم إن مرفوعًا في الشعر، وفي القرآن الكريم، وفي الحديث؛ فقد ورد اسم "إن" مرفوعًا في نحو قوله تعالى: (إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ) [٤١]، وعطف عليه بالرفع نحو قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ) [٤٢] فقد ورد عن الأستاذ إبراهيم مصطفى أن اسم "إنّ" منصوب على التوهم، ذلك أنه لما كثر ضمير النصب بعد "إنّ" توهموا

---

[٣٩] طالع: عرفة، النحو والنحاة ١٩٠:١٩٦.

[٤٠] طالع: عرفة، ٢١٢:٢٣٣ وانظر: أبو عبد الله: عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل،ج٢،ص٨١٨-٨٥٦، ط١٩٨٢،١.

[٤١] طه ٦٣

[٤٢] المائدة ٦٩

أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم[٤٣]. وهذا يعني أن مجرد الافتراض بأن اسم "إن" منصوب على التوهم قد يغري بالقول بأن "إن وأخواتها" عوامل، وهذا ما يفسد على صاحب الإحياء نظريته في إلغاء العامل. فيكون التوهم عاملا، فهذا التوهم هو عامل النصب. وهذا هو عين تعليل النحويين المتقدمين، الذي يرفضه دعاة التيسير، بحجة أنه عامل فلسفي نظري، لا يؤيده الواقع العملي؟!.

ومن هنا يتبين أن الذين رفضوا العامل إنما كانوا يرفضونه محتجين بعامل آخر، فهم ينهون عنه ولا ينأون عنه، وبهذا يفسدون اللغة ويظل العامل، وتبقى العلة النحوية.

فهو في هذا الباب قام بالتغيير والتبديل بين أبواب النحو؛ حيث نقل اسم "إن " من باب المنصوبات إلى باب المرفوعات، وهذا لا يقدم للنحو تيسيرًا بقدر ما يزيده تعقيدًا وصعوبة.

ويمكن الرد عليه بما يلي:

– بالنسبة للآية الأولى: "إن هذان لساحران" حيث اختلف القراء في(هذان) فقرأ أبو عمرو بن العلاء "هذين"، وقرأ الباقون"هذان"[٤٤]. ويمكن حصر اختلاف أوجه القراءة فيما يلي:

– تخفيف "إنْ" وبطلان عملها، وأن يعرب ما بعدها مبتدأ وخبرًا. وهي

---

[٤٣] انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، في حديثه عن اسم إن، ص٦٤:٧١

[٤٤] انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٣٧، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٣٠:٣٢١

قراءة ابن كثير، وحفص.

– تشديد "إنّ" ونصب اسمها "هذين"بالياء؛ لأنه مثنى. وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، ومن قبله عمر بن عيسى الثقفي أحد نحاة البصرة الأوائل.

وفي هاتين القراءيتن تنسجم القراءة مع القاعدة الإعرابية.

– أما قراءة تشديد "إن:" ورفع اسمها "هذان" فهي مخالفة للقاعدة الإعرابية. ولكن لا داعي للشك في صحتها ما دامت قراءة معظم القراء العشرة.

"واعتل بعض النحاة لظاهرة "إن هذان لساحران" بتشديد نون "أن" بأنها لغة بلحارث بن كعب الذين يحتفظون بصورة واحدة للمثنى رفعًا ونصبًا وجرًا، فيقولون" مررت برجلان" و "قبضت درهمان" و "جلست بين يداه" "[٤٥]، "واللغة لا تخضع لهذه المقاييس النحوية، ولم تكن لغة قبيلة واحدة بل ذكر بعض النحاة أنها لغات قبائل متعددة...ومن عجب أن تكون لغة لهذه القبائل المتعددة، ثم يأتي النحاة يتأولون، ويخرجون، ونسوا أنه يجب أن تؤخذ هكذا كما رويت وكما قرئ بها"[٤٦].

– أما بالنسبة للآية الثانية" إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون..." التي يؤكد بها على أن اسم إن مرفوع **فهو مسبوق بهذه الفكرة من ابن قتيبة** الذي يرى أن السبب في رفع الكلمة يعود إلى أن اسم إن مرفوع؛ لأنه مبتدأ، وأن هذا الحرف لا يحدث معنى كما يحدثه أخواته في مثل لعل التي تحدث معنى الشك، أو

---

[٤٥] دمشقية: عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص٢٣، ط١، ١٩٧٨، معهد الإنماء العربي.

[٤٦] مكرم: عبد العال سالم: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص١٢١، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦.

ليت التي تحدث معنى التمني[٤٧]. ويبدو أن معنى التأكيد الذي يضيفه الحرف "إن" لا يحدث تغييرًا جذريًا في الكلام عند ابن قتيبة. وذلك إلى جانب توجيه القراءة وهي قاعدة تجويز العطف قبل مجيء الخبر على موضع (إن واسمها) على أساس أن وموضعهما الابتداء، فنقول مثلا "إن عبد الله وزيدٌ قائمان" وهي قراءة الكسائي وهو أحد القراء السبعة. أما البصريون فإنهم لا يجيزون العطف على الموضع قبل تمام الخبر، ويوجبون "إن عبد الله قائم وزيدٌ"، وقد وجدوا لرفع (الصابئون) تخريجين:

الأول: هو أن خبر "إن" محذوف، والتقدير "مأجورون" أو "آمنوا"، وأن (الصابئون) مبتدأ خبره "من آمن بالله واليوم الآخر".

الثاني: هو أن في الآ ية تقديمًا وتأخيرًا وعليه يكون (الصابئون) مبتدأ خبره مقدر ب"كذلك"[٤٨].

المثال الثاني:

ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن (الضم علم الإسناد، والخفض علم الإضافة، وأن الفتحة ليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة...([٤٩])) وعلى الرغم من استخدام مصطلح الخفض الكوفي، والخلط بين الحركات والعلامات، فإن قوله: (حركة خفيفة مستحبة) هو عين العامل، فقد عرف الأستاذ الحركة والعلامة وعرف الخفة والثقل والاستحباب والكراهة وأخذها من المتقدمين. ولكن ما الخفة وما الثقل وما الحركة وما العلامة ؟. لقد قال بها الأقدمون، فقال لهم

---

[٤٧] انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص٣٧.

[٤٨] انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ٢٣.

([٤٩]) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص٥٠.

المجددون هذه علل باطلة، لا رصيد لها من الواقع، وهاهو زعيم الإحياء يزعم الزعم نفسه، فلا نستطيع أن نقبله منه ونرفضه منهم. وإذا سلمنا بأن الفتحة خفيفة، فكيف نسلم بأنها مستحبة؟. صحيح أن الفتح مستحب، ولكن كيف يكون النصب مستحبا ؟. ولمَ لا يكون الرفع والخفض مستحبين أيضا ؟. وما معنى الاستحباب والاستكراه هنا؟. فهذه عوامل نظرية بحتة مجردة كعوامل المتقدمين. وقد ارتضاها الأستاذ لإثبات رأيه.

وبهذا يتبين أن كل الذين رفضوا نظرية العامل وطالبوا بنبذها، بدءا من ابن مضاء، وانتهاء بتلاميذ الأستاذ إبراهيم مصطفى من بعده، إنما نبذوها لأسباب وحجج ودواع، لا أزعم بأن بعضها ليس وجيها، ولكنني أرى أنه قدم لنا عوامل وعللًا جديدة.

٣- **محاولة عبد المتعال الصعيدي:**

وذلك (في كتابه النحو الجديد- عام١٩٤٧)

حيث دعا أيضًا إلى إلغاء العامل؛ فالإعراب يعرف بأنه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم فلا يلزم فيه – على هذا التعريف – أن يكون له عامل يقتضيه، ورأى أن هذا يغني عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير العامل[٥٠].

إلى جانب هذه العينة من المحاولات النظرية الحديثة التي استضاء بها المجددون والمصلحون في ميدان التيسير، أذكر محاولة عملية " **عبد المتعال**

---

[٥٠] انظر: الصعيدي: النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت) ص١٢٢، وانظر: حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، ٢٠٠١ ، ص١٩٠، وما بعدها.

الصعيدي " في آخر كتابه " النحو الجديد " وذلك في مثل باب: الرفع والنصب والخفض في المرجع نفسه. فبعد دراسته التقييمية لخمس محاولات لتجديد النحو، قدم بديلا غاية في الإيجاز، في ثماني وعشرين صفحة، قال عنه: « إن إخواني الأزهريين سيسرهم أن واحدا منهم وصل إلى هذا التجديد في النحو، قبل أن يصل إليه غيرهم »[٥١].

حاول الصعيدي أن يرتب أبواب النحو ترتيبا جديدا، غير أنه لا يتعدى الشكل، وكان من مظاهر تجديده: تقسميه الفعل إلى قياسي وسماعي[٥٢]، وإغفاله تقسيم الكلمة إلى معرب ومبني، ولكنه حين حاول التيسير في جزئيات الأبواب عرض للمبتدأ، فجعله ثلاثة أنواع: مبتدأ مرفوع، ومبتدأ منصوب، ومبتدأ يرفع وينصب[٥٣]، ولم يكن المبتدأ في النحو القديم إلا نوعا واحدا. ويرى إدماج الإعراب المحلي في المبنيات في الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم، ويستغني بذلك عن باب البناء كله، ويستغني عن الفروق بين المعرب والمبني في الإعراب[٥٤]. هذا إلى ما اتسمت به محاولته من إيجاز مبالغ فيه، كأن الغرض من التجديد إخراج نحو غاية في الإيجاز! أو كأن الغاية منه هي الإبداع في إخراج أوجز المتون[٥٥].

---

(٥١) الصعيدي: عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت)، ص ٢٦٧.

(٥٢) انظر: الصعيدي، ص ٢٣٩.

(٥٣) انظر: الصعيدي ص ٢٤٩ – ٢٥١

(٥٤) انظر: أبو عبد الله: ص٨٧٢

(٥٥) انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص ٣٩٩ – ٤٠٠.

٤- محاولة مهدي المخزومي:

وذلك في كتابيه " في النحو العربي نقد وتوجيه" عام ١٩٦٤م، و" في النحو العربي قواعد وتطبيق " عام ١٩٦٦م.

حيث يرى أن محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثا لم تقدم شيئا جديدا، والتيسير المنشود – في رأيه – لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية، والتعليقات، والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولا وفروعا[٥٦].

وأهم هذه الإصلاحات، التي جاءت **في محاولة مهدي المخزومي**

– **تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل،** تلك الفكرة التي زعم أنها حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئا فشيئا إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي[٥٧].

– لقد **صرح مهدي المخزومي** بوضوح أكثر من مرة، بأنه حاول في كتابيه أن يجدد موضوع الدرس النحوي، وأن يعيد للنحو ما فقده **بإبطال فكرة العامل،** إذ يقول: « فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل

---

[٥٦] انظر :المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت لبنان، ١٩٨٦، ص ١٥.

(٥٧) انظر :المخزومي، ص ١٤ – ١٥.

بطل كل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام »[٥٨]. ولكن إذا درّس المعلم بابي التنازع والاشتغال على شكل حدود وتعريفات مجردة فهو غير مفيد، ولكن إذا درس هذين البابين على شكل أمثلة ونماذج فهي مفيدة جدا. فلا توجد مشكلة عندما نطلب من التلميذ أن يحاكي الجملتين الآتيتين (وقف وتكلم الخطيب – الطالبَ علمته) حيث ينشئ على غرارهما جملا عديدة.

لقد بالغ مهدي المخزومي في نقده للاتجاه القديم في الدرس النحوي. فكل شيء – في زعمه – أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي. فالأصول التي تأسس عليها النحو العربي – في نظره – ليست من النحو في شيء، بل هي دخيلة غريبة عن مجال اللغة والنحو، وليست الحركات – في زعمه – آثارا للعوامل، ولكنها عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية، وليس في النحو عامل، وكل ما بني على ذلك من أحكام ينهار ويزول[٥٩]. وهذا غلو في تهوين ما قام به النحاة الأوائل.

وما يلاحظ على هذه الأفكار أن مهدي المخزومي يفرق بين النحو العلمي، الذي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، وبين النحو التربوي الخاص بالتعليم. وللإشارة، فإن آراءه الجديدة ليست أصيلة، فهي في مجملها صورة طبق الأصل لما جاء في كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء، وكتاب " إحياء النحو " لأستاذه إبراهيم مصطفى، مع شيء من الاحتجاج والتوسع والتمحل؛ إذ نكاد نلحظ ذلك في

(٥٨) المخزومي، ص١٦.

(٥٩) انظر: المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت لبنان، ١٩٨٦، ص ٢٢٩ – ٢٣٢.

جميع أبواب كتابيه تقريبا[٦٠].

منهج د. مهدي المخزومي يتمثل فيما يلي:

١- ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبًا.

٢- النحو دراسة وصفية تطبيقية.

٣- النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور.

٤- النحو متطور أبدًا؛ لأن اللغة متطورة أبدًا.

٥- النحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة ويتبع مسيرتها.

٦- وظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة اللغة واستعمالات أصحابها.

٧- النحوي يستند إلى استقراء واعٍ.

٨- ليس للنحوي أن يفلسف، أو يبني على حكم من أحكام العقل.

٩- اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع[٦١].

وهذه المبادئ -كما يلاحظ- تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة.

٥- محاولة د.شوقي ضيف:

- وتتضح من خلال ما أقدم عليه " الدكتور **شوقي ضيف** " عند تقديمه

---

(٦٠) انظر: ضاري: محمد: تيسير النحو، موضة أم ضرورة ،ص٣٩.

(٦١) حلمي خليل: ص٦٨-٦٩.

لكتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي، وكذلك في كتابيه " تجديد النحو "، و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده". وعموما لقد انبنت محاولاته على التمسك بكثير من الأفكار التي ذكرها " ابن مضاء ".

وإلى جانب إقراره بتلك الأفكار، ذكر **مقترحات في تيسير النحو أقامها على الأسس التالية:**

١ - إعادة تنسيق أبواب النحو:

وقد نتج عن هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ما يلي:

أ- بقاء بعض أبواب النحو الأساسية قائمة كما هي، ومنها: باب المبتدأ والخبر، باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس، باب الفاعل، ونائبه ، باب المفعول به، باب المفعول المطلق، باب المفعول فيه، باب المفعول لأجله، باب المفعول معه، باب الاستثناء، باب الحال، باب التمييز، باب العدد، باب حروف الجر، باب الإضافة، باب إعمال المصدر والمشتقات، باب النعت، باب التوكيد، باب العطف، باب البدل، باب النداء، باب أسماء الأفعال، باب ما لا ينصرف، باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه، باب نوني التوكيد.

ب- واقترح د.شوقي ضيف: إلغاء ثمانية عشر بابا من الأبواب الفرعية، وعدها من الزوائد الضارة، وهي: باب كان وأخواتها- باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس- باب كاد وأخواتها- باب ظن وأخواتها- باب أعلم وأخواتها- باب التنازع- باب الاشتغال- باب الصفة المشبهة- باب اسم التفضيل- باب التعجب- باب أفعال المدح والذم- باب كنايات العدد- باب الاختصاص- باب التحذير- باب

الإغراء– باب الترخيم– باب الاستغاثة– باب الندبة.

ج– كثير من الأبواب التي حذفت تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين.

د– ويرى د.شوقي ضيف أن جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه، وأنها رُدت إلى أبوابها الأساسية.

هـ– ما يزال النحو في هذا التنسيق الجديد محافظًا على هيكله العام.

٢ – إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي:

وهو الأساس الثاني الذي وضعه د.شوقي ضيف لتيسير النحو، وبه تم حذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب، ويقصد بإلغاء الإعرابين التقديري في مثل: (الفتى، القاضي، كتابي) والمحلي في المبنيات مثل: (هذا، يا هذا)، وعليه:

أ– لا تقدير لمتعلق الجار والمجرور؛ إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر في مثل: (زيد عندك ، زيد في الدار) ولا داعي لهذا التقدير؛ فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعت نعتًا أو حالًا.

ب– لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع: حيث أخذ برأي ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السببية، وواو المعية منصوب، ولا داعي لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوبًا، وقد عمم ذلك على أخواتها، وهي: لام التعليل، ولام الجحود، وكي، وحتى، وإذن، وأو التي بمعنى إلى أو إلا، فجميعها يأتي المضارع بعدها منصوبا، ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازًا أو وجوبًا.

ج- لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب؛ وذلك في جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف، وفي الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

د- ألقاب الإعراب والبناء: حيث تُوحَد ألقاب الإعراب والبناء، والاكتفاء بألقاب البناء، وهي الضم، والفتح، والكسر، والسكون، والاكتفاء بألقاب الإعراب، وهي الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

٣ - الإعراب لصحة النطق:

وهو الاقتراح الثالث من مقترحات التيسير ومعناه: أن لا تعرب كلمة في كتبهم النحوية ما دام إعرابها لا يفيد شيئًا في صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط،وكم الاستفهامية، والخبرية ولاسيما، وأن المخففة من الثقيلة.

٤ - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

ومنها وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهمًا دقيقًا.

٥ - حذف زوائد كثيرة:

ويقتضي حذف مسائل الصرف العويصة، كمسألة الإعلال والإبدال، وحذف الميزان الصرفي، وحذف جواز قراءة النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر في مثل (قراءة الكتاب الجيد مفيدة) والاكتفاء بجر(الجيد) مراعاة للفظ المنعوت.

٦ – استكمالات لنواقص ضرورية:

حيث يرى د.شوقي أنه لابد أن تُعنى الناشئة بأربعة أبواب وهي: باب إعمال المصدر والمشتقات، وباب الحروف، وباب الحذف والذكر، وباب التقديم والتأخير[٦٢].

وما يلاحظ على أعمال شوقي ضيف أنه عالج فيها مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات.

٦-محاولة على الجارم، ومصطفي أمين

في كتابهما (النحو الواضح): وفيما يبدو لي أن هذه المحاولة هي من أذكي محاولات التيسير فكان منهجهما في هذا الكتاب هو ذكر أمثلة موضحة للباب في مفتتحه، وإتباع ذلك بالشرح والتحليل اللذين يفضيان إلى ذكر القاعدة المستنبطة، ثم الانتهاء بوضع تدريبات على الباب؛ فجاءت فكرة التيسير عندهما معتمدة على استخلاص القاعدة من النص أو الأمثلة المذكورة.

كما فرق صاحب النحو الواضح بين مستوى البحث النحوي – وهو للمتخصصين– ومستوى البحث التعليمي وهو للطلبة والدارسين الذي حاول فيه أن يبتعد عن العلل وتعدد الآراء.

---

[٦٢] انظر: ضيف: شوقي: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثًا، ص٥٥، وما بعدها، دار المعارف، وانظر: ضيف: تجديد النحو، ص١١، وما بعدها، ط٣، دار المعارف.

٧- محاولة عبد الوارث مبروك:

أما كتاب "في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية" لمؤلفه عبد الوارث مبروك سعيد، فقد كانت طبيعة الدراسة التي قدمها فيه المؤلف إقليمية؛ إذ اختار فيها مصر من بين أقطار الشرق العربي[٦٣]، وكانت دراسة وصفية، وهذا الجانب هو الذي يوضح تأثره بالمذهب الظاهري؛ فقد وجه من خلال هذه الدراسة النقد اللاذع إلى النحو العربي مبرزًا عيوبه وصعوباته التي زعم أنه لم يتنبه لها إلا في القرن العشرين على حد زعمه؛ حيث ظهرت على نطاق ضيق الأنظار اللغوية الجديدة المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة في فهم طبيعة النحو ووظيفته، لتسهم في اكتشاف بعض عيوبه وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعية[٦٤].

٨-محاولة عباس حسن:

وأرى أن خير مثال لتيسير النحو العربي هي **محاولة عباس حسن** في كتابه النحو الوافي فهو يعد منهجاً موفقاً وسديداً؛ وذلك لأنه يقوم على أسس وضوابط منها:

١. تقسيم كل مسألة نحوية أو صرفية قسمين، وهو تقسيم بارع. أحدهما: موجز دقيق موجز يناسب الطلاب غاية المناسبة، ويوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفية الحكيمة التي تساير مناهجهم الرسمية. ومكانه أول المسألة، وصدرها ويليه الآخر بعنوان(زيادة وتفصيل) ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها.

٢. العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحًا، وإشراقًا، وإحكامًا، واسترسالًا؛ فلا

---

[٦٣] انظر: مبروك: عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٤، دار القلم، ط١، ١٩٨٥

[٦٤] انظر: مبروك: في إصلاح النحو العربي، ص٢١:٣٣

تعقيد، ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول.

٣. اختيار الأمثلة ناصعة بارعة في أداء مهمتها من توضيح القاعدة، وكشف غوامضها في سهولة، ويسر، واقتراب.

٤. الفرار من العلل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل: أن يقال:(المطابقة للكلام العربي الناصع)، ومن الآراء أن يقال:(مُسايرة فصيح اللغة وأفصحها). والقرآن الكريم– بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات– في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولًا ولا تمحلًا، ثم الكلام العربي الذائع.

ولكن أحيانًا يلجأ إلى التعليل وتعدد المذاهب لما فيها من النفع، ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة بالتعليل، وبتعدد المذاهب، وذلك في تيسير مفيد، أو تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها؛ لإدراكها، وتفسير بعض الظواهر اللغوية الغامضة.

٥. تدوين أسماء المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاء لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفي ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وتوجيههم إلى الانتفاع بها.

٦. عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف، فقد تكون الطريقة (استنباطية)، وقد تكون(إلقائية)، وقد تكون(حوارية)؛ وذلك لملاءمة الموضوع، والحكمة من اختلاف هذه الطرائق يرجع إلى أن الكتاب وُضع لكبار الطلاب وللأساتذة المتخصصين.

٧. تسجيل أبواب النحو مرتبةً حسب ترتيب (ابن مالك) في ألفيته.

٨. الإشارة أحيانًا خلال دراسته لبعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة،

وتدوين رقمها إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر[٦٥].

من خلال عرض المنهج الذي اعتمد عليه عباس حسن يتضح أن محاولته هي أفضل محاولات التيسير؛ وذلك لأنها لم تجنح إلى تغيير المصطلحات، أو دمج أبواب، أو حذف أبواب أخرى، أو تبديل بين الأبواب النحوية كما فعل بعض من ادعوا التيسير.

لا شك أن البحث في تيسير النحو وتعليم العربية كالبحث في قطاع من قطاعات المعرفة، لا يمكن أن يرقى إلى المستوى المطلوب إلا إذا تحول من مستوى الجهد الفردي إلى المستوى الجماعي. ومن الجهود الجماعية التي بذلت لحل مسألة القواعد وتدريسها الإسهامات المجمعية؛ ففي أعمال مجمع اللغة العربية والمجامع العلمية الإقليمية عشرات من القرارات التي تتعلق بتيسير مادة النحو، إلا أنها لم تحظ بالنجاح على الرغم من اشتمالها على جملة من القرارات الصالحة للبحث والتمحيص. ويجد المتتبع لهذه الأعمال في الخمسين سنة الماضية أن قراراتها موجزة، تحتاج إلى دراسة مفصلة، وتجربة ميدانية واسعة النطاق في أكثر من بلد عربي، للاستطلاع على النتائج التي تؤدي إلى إقرارها في البرامج أو تعديلها أو العدول عنها نهائيا.

أضف إلى ذلك أن هذه القرارات تعرضت لكثير من الخلاف وعدم الاستقرار، وحدث فيها تغييرات وتبديلات كثيرة. فثمة قرارات تقرر في فترة من

---

[٦٥] حسن: عباس: النحو الوافي، ج١، مقدمة الكتاب، ص٥-١١، ط٥، دار المعارف.

الفترات، ثم يعدل عن بعضها في فترة أخرى[٦٦]

محاولات تيسير النحو والواقع اللغوي:

يرى بعض الدارسين أن «محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثا لم تقدم جديدا، ولم تفعل شيئا يعيد للنحو حيويته؛ لأنها لم تصحح وضعا، ولم تجدد منهجا، ولم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج. أما القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل»[٦٧]. وهو رأي فيه شيء من المبالغة في توهين الجهود التي بذلها اللغويون والمربون لحل مسألة القواعد. وكذلك فيه جانب كبير من الحقيقة، لأن الواقع الذي هو عليه المادة النحوية في الكتب والمقررات التعليمية يؤكد فشل جل محاولات الإصلاح والتجديد، إن لم نقل كلها. فتلك المحاولات سلكت طريقا مسدودة.

وما يلاحظ على كل تلك المحاولات أنها لم تدرس أزمة النحو التربوي في ظل التعليمية (علم التدريس la didactique)؛ أي أنها لم تبحث عن حل لهذه المسألة – وهي فرع من فروع اللغة – في إطار دراسة تسهيل تعليم وتعلم اللغة ككل، وأنها في تيسيرها للنحو وقع عندها خلط بين النحو العلمي التحليلي المجرد، والنحو التعليمي الوظيفي. والأغرب من ذلك كله أنها أرجعت مسألة تعقد القواعد إلى المادة النحوية في حد ذاتها، ولم تشر إلى الطريقة، هذا مع العلم أن جوهر المشكلة

---

[٦٦] للمزيد من المعلومات حول أعمال المجامع، أنظر:–مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٤ وانظر:شوقي ضيف، تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، مع نهج تجديده، ص ٣٩ – ٤٨، وانظر:. ضاري: تيسير النحو، موضة أم ضرورة.

[٦٧] المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥.

هو الطريقة التي يعرض بها النحو على المتعلمين. فلغتنا العربية غير مخدومة تربويا، وطرائق تدريسها متأخرة جدا وغير علمية([٦٨]).

أسباب فشل محاولات تيسير النحو: أما بالنسبة لأسباب فشل محاولات التيسير قديما أو حديثا فيرجع أهمها إلى:

١- قيام هذه المحاولات بالحذف والتغيير والتبديل في أبواب النحو؛ فهذه المحاولات لم تفرق بين نحو اللغة الذي يطلق على قواعد اللغة، وأصولها، وهذه القواعد لا يدخلها التغيير ولا التحريف.

أما نحو الصنعة الذي يخضع لإعمال الذهن ويتأثر بالجانب العقلي الفلسفي فيمكن أن نتدخل فيه بالتخفيف.

٢- ومن أسباب فشل هذه المحاولات أيضًا عدم تحديد المستوى اللغوي الذي يراد تعليم نحوه؛ فهناك مستوى اللغة التراثية المشتركة بين القبائل، وهناك لغات القبائل المختلفة، وهناك لهجات المدن والطوائف.

- يعد الخلط في تحديد وظيفة النحو من أسباب فشل محاولات التيسير؛ فالنحو يمثل مستوىً معينًا من مستويات الدرس اللغوي، وهو المستوى التركيبي، فلا نخلط بين مستويات اللغة، ونحدد المستوى الذي يمثله النحو.

- الخلط بين مستوى البحث النحوي الذي يدرسه المتخصصون، ومستوى البحث التعليمي للمبتدئين.

- الخلط بين متطلبات المراحل التعليمية المختلفة، فكل مرحلة تعليمية تتطلب مستوىً معيناً من مستويات اللغة للدراسة.

([٦٨]) المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٥، وما بعدها

الخاتمة:

ما خُيّر رسول الله(صلى الله عليه وسلم) بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثما أو قطيعة رحم، ومن هنا فلا مراء في أن دعوات التيسير عامة، وتيسير النحو خاصة، إنما هي دعوات محقة من حيث المبدأ، ولها ما يسوغها على وجه العموم، ولكن هذه الدعوات ليست بدعا في هذا العصر، وإنما هي امتداد لدعوات التيسير التي لم تتوقف، وقد تبين أن نبذ (نظرية العوامل) وهو أقوى حجج النحاة، يرجع إلى ابن مضاء القرطبي.. ومع ذلك، فإن شيئا مما سمي صعوبة وتعقيدا وإحالة، لم يثن أحدا من المتقدمين أو المتأخرين عن إتقان هذه اللغة، والتعمق في فهمها، والمشاركة في تطويرها، والتفنن في آدابها، والإبداع في شعرها ونثرها.

وبينما كانت دعوات المتقدمين من ابتكار عقولهم وبنات أفكارهم، لم تكن دعاوى المحدثين، غالبا، سوى أصداء لأقوال المستشرقين. كما أود أن أقف عند نقطة عدها دعاة التيسير الشر الأكبر في النحو العربي، وأجمعوا على حربها بلا هوادة، ظنا منهم أن هدم هذا الركن إن سلم لهم فقد سلم لهم هدم أقوى مرتكزات النحو العربي. مع أنهم جميعا يبنون آراءهم ونظرياتهم على هذا الأساس نفسه، وأقصد (نظرية العامل) لأنهم حين يحددون سبب رفضهم للعامل، فهذا السبب نفسه هو عامل أيضا، فهم يرفضون العامل بعامل آخر، ويستبدلون الماءَ بالماءِ. ومن المعروف أن (العوامل والعلل النحوية) هي آراء نظرية مجردة، لا رصيد لها من الواقع، يعلل فيها العلماء أحكامهم اللغوية، لتبدو منطقية معقولة، وخلاهم ذم. وإن الناظر إلى دعوات التيسير يجدها تمتلىء بالعلل والأقيسة والأدلة والحجج، فهذه الحجج ما هي إلا وجه آخر للعوامل التي يدعون لرفضها.

من خلال عرض المنهج الذي اعتمد عليه عباس حسن يتضح أن محاولته هي أفضل محاولات التيسير؛ وذلك لأن محاولة التيسير لم تجنح إلى تغيير

المصطلحات، أو دمج أبواب، أو حذف أبواب أخرى، أو تبديل بين الأبواب النحوية كما فعل بعض من ادعوا التيسير.

كما فرق صاحب النحو الواضح بين مستوى البحث النحوي – وهو للمتخصصين– ومستوى البحث التعليمي وهو للطلبة والدارسين الذي حاول فيه أن يبتعد عن العلل وتعدد الآراء.

إن التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح، أو بتعويض تعريف معقد بآخر سهل مبسط، أو بإعداد مقررات مختصرة عوضا عن المقررات الطويلة المكثفة، أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى.... **إنما التيسير هو:**

أولا: انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تأملا وتفكيرا في طبيعة هذه المادة المدرسة، وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها، ثم إعدادا لفرضياتها الخصوصية، انطلاقا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع.

ثانيا: عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطرق حية جذابة فيها إبداع وابتكار.

والنتيجة التي نخلص إليها من خلال فشل جميع محاولات التيسير – المذكورة آنفا – أن أزمة النحو التي تشكلت في الميدان التربوي، من الصعب حلها بعيدًا عن الحقائق التي أثبتها المختصون في الحقول التعليمية.

أهم مصادر البحث ومراجعه بعد القرآن الكريم

- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر – دار نهضة مصر – ط٢

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩.
- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن الأنباري)_الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – دار الفكر – دمشق .
- أسرار العربية – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٥م – تحقيق د/ فخر صالح قدارة .
- البدراوي زهران- ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين :ط٢ – ١٩٩٣م – دار المعارف
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)- دلائل الإعجاز – دار الكتاب العربي – بيروت – ط١ – ١٩٩٥م – تحقيق : د / محمد التنجي.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي)-اللمع في العربية تحقيق/ فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢ .
- الخصائص: تحقيق محمد على النجار ط٣ الهيئة المصرية العامة ١٩٨٦م.
- أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق د. رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨- ١٩٩٨م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعةالأولى
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أضواء السلف.
- ابن حجة الحموي (تقي الدين أبو بكر على بن عبد الله الحموي الأزراري) خزانة الأدب – دار ومكتبة الهلال – بيروت – تحقيق عصام شعيتو ط١ ، ١٩٨٧م.
- الأحمر: خلف الأحمر: مقدمة في النحو، ص٤٢، دمشق، ١٩٦١م.
- حسان : تمام حسان – البيان في روائع القرآن – ط٢ – عالم الكتب – ٢٠٠٠م.

- الحسن بن قاسم المرادي– الجني الداني في حروف المعاني : تحقيق د/ فخر الدين قبارة أ/ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٢م
- حماسة: محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١، ١٩٩٠.
- الحديثي : خديجة: أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد.
- خالد بن عبد الله الأزهري –موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب :مؤسسة الرسالة – بيروت تحقيق / د/ عبد الكريم مجاهد – الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
- الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة (ت: ٩٣٩هـ) تحقيق : عبد المنعم خفاجي دار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى ١٩٤٩م – ط٢ – ١٩٧١م
- الخليل: بن أحمد الفراهيدي : الجمل في النحو تحقيق /د/فخر الدين قباوة الطبعة الخامسة ، ١٩٩٥م .
- خليل: حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية.
- ابن خروف: شرح جمل الزجاجي (أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- الرضي: شرح الرضي على الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس،
- الرازي : (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي) مختار الصحاح تحقيق /محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٩٩٥م – ١٤١٥هـ
  – مختار الصحاح تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان – بيروت – ١٩٩٥م
- الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي)– حروف المعاني :تحقيق د/ على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت د الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

- حروف المعاني تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة –دار الأصل الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م .
- الزركشي: البرهان في علوم القرآن الناشر / دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم عدد الأجزاء (٤) .
- الزركلي : الأعلام ط٩ – دار العلم للملايين ١٩٩٠م
- الزمخشري: (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت٥٣٨هـ)– أساس البلاغة دار التنوير العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة – ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- الكشاف عن حقائق غوامض تنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

- سيبويه الكتاب – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية بيروت – الناشر مكتبة النحانجي القاهرة – ط٣ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- السيوطي : (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) :معترك الأقران تحقيق على محمد البجاوي – دار الفكر العربي
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين –دار الكتب العلمية.
- الاقتراح في علم أصول النحو، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ
- ابن السراج (أبوبكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت: ٣١٦هـ)– الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية١٩٨٧م – مؤسسة الرسالة.
- ابن السيد : الاقتضاب " أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي ، المطبعة الأدبية بيروت ، ١٩٠١م
- شوقي ضيف : المدارس النحوية – دار المعارف – ط١٠.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثًا، دار المعارف،
- تجديد النحو، ط٣، دار المعارف.

- الصعيدي: عبد المتعال: النحو الجديد، مصر، ١٩٦٥م.
- العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين):التبيان في إعراب القرآن: الناشر / إحياء الكتب العربية ، تحقيق : على محمد البجاوي .
- ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني): شرح ابن عقيل تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – دمشق – الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م
- عبد الراضي: أحمد محمد: إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧.
- عرفة: محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة (د. ت).
- عباس حسن: النحو الوافي، مقدمة الكتاب، ط٥، دار المعارف
- الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد ت/ ٢٠٧هـ)- معاني القرآن: تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – ومحمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢ – ١٩٨٠م.
- ابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا) –مقاييس اللغة: تحقيق/ عبد السَّلام محمد هارون – اتحاد الكتاب العرب ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م الأجزاء (٦)
- ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن- المصري ط٣ – ١٩٧٣م – القاهرة دار التراث
- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: تحقيق / د/ شوقي ضيف ط٣ دار المعارف
- المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت لبنان، ١٩٨٦.
- مبروك: عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، ط١، ١٩٨٥

- مكرم: (عبد العال سالم) المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص٣٤٢ ، مؤسسة الرسالة، ط٢- ١٩٩
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط٢، ١٩٧٨
- ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك (ت٦٨٦هـ) تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت
- ابن النديم: الفهرست: تحقيق: رضا تجدد، ص٩٥، طهران، مطبعة دانشكاه، ١٩٧١م.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري) -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الناشر / دار الفكر- بيروت – ط٦ – ١٩٨٥م – تحقيق : د/ مازن المبارك ومحمد على حمد لله .
- قطر الندى وبل الصدى . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط١ / ١٣٨٣هـ.
- ياقوت: محمود سليمان: أصول النحو العربي ص٩٤-١١١، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠
- ابن يعيش : شرح المفصل : تحقيق د/ أحمد السيد أحمد المكتبة التوفيقية – القاهرة ، مطبعة المنيرة.